المقدِّمة

تُسَيْطِرُ نَظَرِيَّةُ العامِلِ، والمَعْمُولِ على كلِّ مَسأَلَةٍ مِنْ مسائِل النَّحْو العربيّ سَيْطَرَة تامَّة، وتُكَبِّلُ هذه المسائِلَ بقُيُوْدٍ صارِمَةٍ لا تَسْتَطِيْعُ أنْ تَتَخَلَّص منها، وهي قُيُوْدٌ لا يَزال النُّحاةُ، والدَّارِسُوْن المُحْدَثون يَتَقَيَّدون بِها في دراساتِهِمْ المُخْتَلِفة، على أنَّ هذه الرِّثَةَ لا بُدَّ مِنْ أنْ يَرِثَها اللاَّحِقُ عن السَّابق أُسْوَتُهُمْ في ذلك: لَيْسَ في الإمْكانِ أبْدَعُ مِمَّا كَانَ، دون أنْ يُوْلوا المَعْنَى ما يَسْتَحِقّهُ مِنَ العِنايَةِ، في الغالب، وتَشِيْعُ في أَعارِيْبهم التَّأْوِيْلاتُ، والتَّخْمينات التَّي لا تَحْتَمِلُها طَبِيْعَة اللُّغَة في الغالبِ، فالشَّاهِدُ الفَصِيْح الَّذي لا يَخْضَعُ لسُلْطانِ الأَصْلِ النَّحْوِي الَّذي لا بُدَّ مِنْ أنْ يُتَعَبَّدَ في مِحْرابِهِ – لا بُدَّ مِنْ أنْ يُرْمَى بالشُّذوذِ، أو النُدْرةِ، أو القِلَّة، أو القُبْحِ، أو يُحْمَلَ على أنَّ هنالِكَ رِوايَةً أو لُغَةً أُخْرى، أو أنْ يَخْضَعَ للتَّأْوِيْلِ، أو التَّخْمِيْنَ دُوْنَ أنْ يُراعَى في كلِّ ما مرّ التَّواصُلُ بين المُتكَلِّم، أو المُنْتِجِ، والمُتَلَقِّيَ، أو السَّامع، أو ما يَكْتَنِفُ هذا الشَّاهِدَ مِن ظُروف، ومُناسَبات، وما يَشِيْعُ في المُجْتَمَعِ مِنْ أَعْرافٍ، وعاداتٍ، وتَقالِيْدَ، ومُعْتَقَداتٍ.

ولا شَكَّ في أنَّ الدَّارِسِيْنَ المُحْدَثِيْنَ، والقُدامَى أَكْثَرهم يُمْكِنُ تَوْزِيْعُهم على ثلاثَةِ أَفْرِقَةٍ مِنْ حَيْثُ ما وَرِثُوْهُ مِنْ سِيْبَوَيْهِ، وغَيْرِهِ مِنَ النُّحاةِ القُدامَى:

(١) فَرِيْقٌ يَتَعَصَّبُ تَعَصُّباً شَدِيداً لهذه الرِّثَةِ، وتُسَيْطِرُ عليه الحَماسَةُ؛ لأَنَّها رِثَةٌ لا بُدَّ مِن الحِفاظِ عليها.

(٢) فَرِيْقٌ يَتَّخِذُ مَوْقِفاً وَسَطاً لا يَتَعَصَّب للقَدِيْم لأَنَّهُ قَدِيْمٌ مَوْرُوْثٌ مِنَ الآباءِ، والأَجْداد، أو للحدِيْثِ لأَنَّهُ يَسِيْرُ في رَكْب الدِّراساتِ اللُّغويَة الحديثة بمناهِجِها المختلفة،

Ilseel أُصِيل

الوَصْفيّ، والتَوْلِيديّ التَّحْويليّ، والتاريخيّ المُقارن، والوظيفيّ، وما فيها مِن عِنايَةٍ بعِلْمِ لُغةِ النَّصِّ الَّذي يُعَدُّ فنُّ نَحْوِ النَّصِّ مِنْ فُرُوْعِهِ.

(٣) فَرِيْقٌ يَتَعَصَّبُ تَعَصُّباً شديداً لكلّ ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ من باب الحديث مِنَ الدِّراسات اللُّغَويَّة المعاصرةِ بمناهجها اللُّغَوِيّة المختلفة.

ويتبَدَّى لي أنَّهُ لا مُحْوِج إلى الالتِجاء إلى التَّأْوِيْلات، والتَّخْمِيْنات الْتِجاءً مُفْرِطاً في كثير من المسائِل خُضُوْعاً لسَيْطَرَةِ نَظَرِيَّةِ العامِلِ، والمَعْمُوْل وما يَدُوْرُ في فَلَكها مِنْ مَسائِلَ نَحْوِيَّةٍ، أو صَرْفِيّة؛ لأَنَّ طبيعَة اللُّغَة لا تَحْتَمِلُ أَكْثَرَها.

ويَظْهَرُ لي أَيْضاً أنَّه لا بُدَّ مِن أنْ يُرَاعى في أثْناءِ الإعْرابِ، أو بَعْضِ التَّأْوِيْلاتِ ما يَأْتِي.

(١) أنْ يُرَاعَى ما بَيْنَ المُتكَلِّمِ والسَّامِعِ مِنْ تَواصُلٍ إخْبارِيٍّ؛ لأَنَّ المُتكَلِّمَ، أو المُنْتِجَ هو الَّذي يَرْفَعُ، ويَنْصِبُ، ويَجُرُّ، ويَحْذِفُ، ويَسْتَبْدِل كَلِمةً بأُخْرَى، أو بِناءً ببِناءٍ، أو حَرَكةً بحَرَكة رَغْبَةً في إيْصالِ ما يُرِيْدُ مِنْ مَعانٍ، وأَفْكارٍ، والقَوْلُ نَفْسُهُ بالنِّسْبَةِ للسَّامِعِ، أو المُتَلَقِّي مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ على بَيِّنَةٍ مِمَّا يَتَلَقَّاهُ، أو يَسْمَعُهُ مِنْ هذا المُتكلِّم الَّذي لا بُدَّ مِنْ أنْ يُحِيْلَهُ على شَيْءٍ مَعْرُوْفٍ غَيْرِ مَجْهُوْلٍ، ولعلَّ في قَوْل عبد الله ابْنِ إسْحق للفرَزْدَق: "علينا أن نَقُوْلَ، وعليْكُمْ أَنْ تَتَأَوَّلوا، هذا على ما يسُوؤكَ، ويَنُوؤك".

(٢) أنْ تُراعَى الظُّروفُ المُخْتلِفَةُ التَّي يُمْكِنُ أنْ تَكُوْنَ ذا أَثَرٍ في الشَّاهِدِ، كالظُّروفِ الاجْتِماعيَّة، والنَّفْسِيَّة، وغَيْرها، والقَوْل نَفْسُهُ بالنِّسْبَةِ إلى ما في المُجْتَمَع مِنْ أَعْرافٍ، وعاداتٍ، وتقالِيْدَ، ومُعْتَقَداتٍ؛ لأَنَّ المُتكَلِّمَ، أو القائِلَ، أو المُنْتِجَ، والمُتَلَقِّيَ لا بُدَّ مِنْ أنْ يَخْضَعَ لسُلطانِ هذه المَسْأَلة، ويَتَأَثَّرَ بها إِمَّا سَلْباً، وإِمَّا إِيْجاباً.

(٣) أنَّ المُتكَلِّمَ، أو القائِلَ، أو المُنْتِجَ يَمْتَلِكُ عَمَليّة النُّطْقِ الَّتي يَسْتَطِيْعُ مِنْ خِلالِها أنْ يُؤَثِّرَ في السَّامِع، أوِ السَّامِعِيْنَ، وعليه فإنَّ الرَّفْعَ، والنَّصْبَ، والجَرَّ، واسْتِبْدالَ حَرَكَةٍ بحَركةٍ، أو كلمةٍ بكلمَةٍ، أو حَذْفَ كَلِمَةٍ، أو تَقْدِيْمَها، أو تَأْخِيْرَها، وغيْر ذلك- مسائِلُ تَخْضَعُ لسُلْطانِ تِلْكَ المَعانِي، والأَفْكارِ التَّي يُرِيْدُ أنْ يُنَبِّهَ السّامِعَ، أو السَّامِعِيْن عليها.

ولَيْسَ بمُسْتَبْعَدٍ أنْ يَلْجَأَ لتحقيق ما مَرَّ إلى أنْ يَنْزَاحَ لِسانُهُ عن المَأْلُوْفِ، الشَّائِع اسْتِعْمالاً لجَذْبِ الانْتِباه إلى مَواضِعِ الانْزِياحِ، وهو جَذْبٌ يَتَسَرَّبُ إلى المُرادِ، والمَقْصُوْدِ، أَلَمْ يَلْجَأ المُتكَلِّمُ العَربيُّ إلى قَصْدِ اللَّحْنِ، في الحركةَ الإِعْرابيَّةِ، أو القَلْبِ الإِعْرابيّ، وغيْرِ ذلك.

(٤) أنَّ الغايَةَ القُصْوَى، والهَدَفَ الرَّئِيْس مِنَ الأَلْفاظِ الَّتي يَتَفَوَّهُ بها المُتكَلِّم هو إيْصالُ المَعْنَى المُرادِ إلى السَّامِعِ، أو السَّامِعِيْنَ، ولذلك يَسْلُكَ هذا المُتكَلِّمُ المَسْلَك اللُّغويّ ذا الأَثَرِ في السَّامِعِ، أو السَّامِعِيْنَ، والَّذي يُنْبِئ عَنِ المَقْصُوْدِ.

(٥) أنَّ في الشَّواهِدِ العربيَّة الَّتي بَنَى عليها النُّحاةُ قواعِدَهم النَّحويَة المختلفة –في كثيْرٍ مِن الأَحيان- أَكْثَرَ مِنْ رِوايَةٍ، وهي كَثْرةٌ تُنْبِئُ عما يَرْغَبُ القائِلُ، أو الرَّاوِي، أو المُنْشِدُ –في أنْ يُوْصِلَهُ للسَّامِعِ، أوِ السَّامِعِيْنَ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في القراءات القرآنيَّة مِنْ حَيْثُ الاخْتِيارُ على الرَّغْمِ مِنْ أنَّ القراءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبعَةٌ.

(٦) أنَّ النُّحاةَ قد يَلْجَؤوْنَ إلى بعْض التَّغْيِيْرِ في الشَّاهِدِ الَّذي لا يَخْضَعُ لسُلْطانِ أَصْلِهِمْ النَّحْوِيّ، أو الصَّرْفيّ، كما في المَثَلِ العربيّ "مُكْرَهٌ أَخُوْكَ لا بَطَلٌ" الَّذي صَيَّرُوْهُ: مُكْرَهٌ أَخاك لا بَطَلٌ.

(٧) أنَّ في بَعْضِ الشَّواهِدِ أَكْثَرَ مِنْ لُغَةٍ، وهي مَسْأَلَةٌ تُنْبِئُ عَن أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ أنْ يُرَاعَى المُتكَلِّمُ، أو القائِلُ، أو المُنْتِجُ، والسَّامِعُ، أو المُتَلَقِّي في الإعْرابِ، والتَّحْلِيْلِ.

(٨) ألاَّ يُنْظَرَ إلى الشَّاهِد النَّحْوي مُسْتَقِلاً عَنِ النَّصِّ، والقَوْلُ نَفْسُه في الفِقْرَةِ؛ لأَنَّ النَّصَّ وحْدَةٌ موضوعيّة كامِلَةٌ مُتكامِلَة مُتَماسِكَة على وَفْقِ ما فيه مِنْ رَوابطَ مُخْتَلِفَةٍ، وأماراتٍ وعلاماتٍ تُنْبِئ عن هذا التَّماسُكِ، والتَّرابُطِ.

ولا شَكَّ في أنَّ كُلَّ ما يُعَدُّ مِنْ باب الشَّاهِدِ النَّحويّ، أو الصَّرْفيِّ يَدُوْرُ في فَلَك الجُمْلَةِ، أو الشَّاهِدِ الشِّعْرِيّ- تُبْنَى عليه القاعِدَة النَّحوِيَّة، أو الصَّرْفيّة في التُّراثِ النَّحْويّ، والصَّرْفيّ الَّذي وَرِثْناهُ مِن أَجْدادِنا، وما زِلْنا نَدُوْرُ في فَلَكِهِ -في الغالِب- ونتَقَيَّدُ بقُيُوْدِه، ونَدْعُو إلى التَّعَبُّدِ في مِحْرابِهِ، على الرَّغْم مِنْ أنَّ الجُمْلَةَ، أو الشَّاهِدَ الشِّعْريّ، أو الآيَة القُرْآنيَّة، تُشكِّلُ الوحدة الكبيرة، على أنَّ الكَلمةَ تُشَكّل الوحدة الصُّغْرى، وأنَّ الفِقْرَةَ تُشَكِّلُ الوحدةَ الكُبار، والنَّصَّ يُشَكِّلُ الوحدةَ الكُبَّارَ.

وبَعْدُ، فيَتَبَدَّى لي أنَّ القَطْعَ الإعرابيّ لا بُدَّ من أنْ يُراعَى فيه ما مَرَّ، وأنَّ اسْتِبْدالَ حَرَكَةٍ إعْرابيَّةٍ بأُخْرى يَعُوْدُ إلى تَحْقِيْقِ رَغْبَةِ المُتكَلِّم في أنْ يُنَبِّهَ السَّامع على الكَلِمَةِ المُهِمَّة التَّي تُنْبِئُ عن المُرادِ سواء أكانَتْ هذه الكلِمَةُ بُؤْرَةً، أَم مِحْوَراً ، وعليه فَلا محوِجَ إلى التَّأْوِيْلِ، والتَّخْمِيْنِ، أو وسْمِ هذا الكلام بالقُبْحِ، أو الشُّذوذ، أو الرَّداءَةِ بلا سَبَبٍ، أو داعٍ، ولا سيَّما إذا كانَ القائِلُ فَصِيْحاً، أو مِمَّنْ يُوْسَمُ بالكفاية النَّحوِيَّة.

وحَمْلاً على ما مَرَّ فإنَّني لا أَمِيْلُ إلى إخْضاعِ كُلِّ ما يُمْكِنُ أنْ يُوْسَم بما مَرَّ للتَّأْوِيْلِ، أو التَّخْمِيْنِ؛ لأَنَّ الحركة المُسْتَبْدَلَةَ صِيْر إليها لتحقيق مَعْنَىً مُرادٍ، لا يَتَبَدَّى بوجود الحركة المُسْتَبدَل مِنْها؛ لأَنَّ في المُخالَفَةِ جَذْباً للانْتِباه، وتَحْقِيْقاً لما يُحِيْلُ المُتكَلِّمُ السَّامِعَ عليه؛ لأَنَّه يُقالُ: خالِفْ تُعْرَف، فلا عَيْبَ في أنْ يُصارَ إلى إعْرابِ الكَلِمَةِ على حَسْبِ مَوْقِعِها في الجُمْلَةِ قَبْل اسْتِبْدالِ حَرَكتِها الإعرابيَّة على أنَّ الحركة البَدِيْلَة مَنَعَتْ مِن ظُهُوْرِها لتحقيق المَعْنى المُرادِ، ألا تُوْجَد في العَربيَّة حركاتُ نَقْلٍ، وإتْباعٍ، وحِكايَةٍ؟

ورَأَيْتُ أنْ يكون هذا المُؤَلَّفُ الَّذي يَدُوْرُ في فلَك القَطْع الإِعْرابيّ النَّحويِّ، في المسائل التالية:

(١) القَطْعُ الإعْرَابِيُّ في النَّعتِ.

(٢) القَطْعُ الإعْرَابِيُّ في البَدَلِ.

(٣) التَّوكِيدُ والقَطْعُ الإعرابيّ.

(٤) القَطْعُ الإعْرَابِيُّ في المَنْصُوبِ على الاخْتِصَاصِ.

(٥) القَطْعُ الإعْرَابِيُّ في المَفْعُولِ مَعَهُ.

(٦) قَطْعُ المُضَارِعِ بَعْدَ وَاوِ المَعِيَّةِ عَمَّا قَبْلَهَا.

(٧) قَطْعُ المُضَارِعِ بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِ عَمَّا قَبْلَهَا.

(٨) قَطْعُ المُضَارِعِ بَعْدَ ثُمَّ عَمَّا قَبْلَهَا.

(٩) قَطْعُ المُضَارِعِ بَعْدَ أو عَمَّا قَبْلَهَا.

(١٠) نَصْبُ المُضَارِعِ بَعْدَ أو، أو ثُمَّ، أو الفاءِ- بأنْ مُضْمَرة جَوَازاً.

(١١) قَطْعُ المُضارِع بعد حتَّى ونَصْبُهُ يتَحَكَّمُ فيه زَمَنُ وُقُوْعِه.

(١٢) الإضْرابُ بـ(بَلْ) عمَّا قَبْلَها إلى ما بَعْدَها.

(١٣) ما يُمْكِنُ أنْ يُتَوَهَّمَ فيه الإضْرابُ حَمْلاً على (بل): لكنْ المُخفَّفة.

(١٤) قَطْعُ إعْراب المُفْرَدِ المرفوعِ عمَّا قَبْلَهُ بَعْد الواو الاستئْنافيّة، وما يُحْمَلُ عليها.

وَلَقَدْ رَأَيْتُ تَرْكَ الحَدِيْثِ عَنِ الاسْتِثْنَاءِ؛ لأَنَّنِي أَفْرَدْتُ لَهُ مُؤَلَّفاً خَاصّاً (أَسْلُوْبُ الاسْتِثْنَاءِ وَالمِحْوَرِيَّةِ).

وبَعْدُ، فاللهَ أَسْأَلُ أنْ يُوَفِّقَنا عالِمِيْنَ، ومُتَعَلِّمين لخدمة كتابه العزيزِ، ولُغَتِهِ العَربيَّةِ الشَّريفة.